الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل من دور للنفط في اسقاط حكم البعث بالعراق؟
(٢-٣)

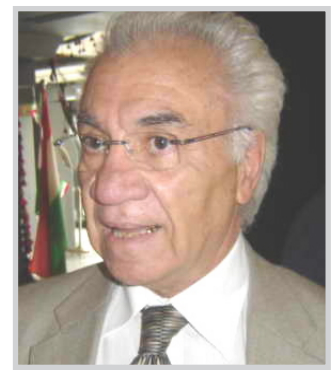

كاظم حبيب
كاتب- برلين

إن بروز منجزات الثورة العلمية والتقنية وثورة الاتصالات والمعلومات قد حول العالم من مستوى معين في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الدولية إلى مستوى جديد من تلك العلاقات الأكثر نضوجاً وحيوية وفعلاً وتأثيراً في الأحداث الداخلية والدولية ، واقع العولمة التي ما تزال تتطور وتتكامل على الصعيد الدولي. وأصبح من يمتلك الأسبقية في مستوى التطور، إلى جانب عوامل ومستلزمات أخرى ، يمتلك أيضاً موقعاً أكثر تقدماً وأكثر أهمية وأكثر تأثيراً في عملية العولمة الموضوعية الجارية التي تعتبر مرحلة متطورة في الرأسمالية على الصعيد العالمي ، حيث يكون في مقدوره الاستفادة الأكبر منها بالمقارنة مع الدول الأقل تطوراً والأكثر فقراً في العالم . وإذ تقدم العولمة الموضوعية إمكانيات كبيرة للاستفادة منها ، فإنها لا تلغي عدة حقائق جوهرية ، بل تؤكدها وهي:

١, يبقى العالم، في ظل مضمون وطبيعة العولمة، متبايناً في مستويات تطور الدول والشعوب اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا وعلمياً، إذ تسود فيه القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تبقي فجوة التمايز في مستويات التطور قائمة بين الدول والاقتصادات على الصعيدين العالمي والإقليمي وعلى صعيد البلد الواحد. وهي التي تثير بدورها، من الناحية الموضوعية، التناقضات والصراعات التي يفترض السعي لحلها بالطرق التفاوضية والسلمية ومنع نشوب الحروب أو العنف بسببها، إضافة إلى السعي للتقريب بين مستويات التطور والمعيشة.

٢, وتفسح العولمة في المجال لممارسة سياسات مختلفة وفق مصالح البلدان المختلفة لا تتناغم بالضرورة مع الطابع الموضوعي للعولمة ذاتها والتي يمكن أن تثير المشكلات على الصعيدين العالمي والإقليمي، كما تخلق مشكلات غير قليلة على الصعد المحلية للدول المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتقنية والبيئية والثقافية والعسكرية والأمنية وفي مجال الجريمة المنظمة.

٣, كما تفتح باباً لن يوصد أمام المنافسة الدولية بين الدول والشركات على المصالح ومناطق النفوذ الاقتصادية وأفضليات التعامل أو الحصول على موقع تحت الشمس في منطقة الخليج مثلاً من جهة، وأمام تعاظم دور الاحتكارات المتعددة الجنسية في التأثير على أحداث العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٤, ولكن العولمة تفسح في المجال أو تخلق إمكانيات ومستلزمات جديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للدولة الأخرى الأقل تطوراً، إذ أن العوامل الخارجية سيكون لها الدور الكبير في التأثير على مستويات التطور المحلية لهذا البلد أو ذاك شريطة أن تتوفر مستلزمات محلية تسعى حكومات وشعوب تلك البلدان إلى الاستفادة منها وتتوفر لديها الإرادة لممارسة ذلك.

٥, وبمعنى معين أصبح العالم الذي نعيش فيه أشبه بمدينة صغيرة أو مجمع سكني تلتقي فيه كل الدول والشعوب، وبالتالي فأن الحرائق التي تشتعل في بيت أو شقة أو دولة تنتقل إلى البيت الآخر أو الشقة الأخرى أو الدولة الأخرى. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى منع حصول حرائق ومعالجتها بأساليب وأدوات تختلف عن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وتلك التي أعقبتها، كما إن إشكاليات بلد ما تنتقل إلى البلدان الأخرى، ونشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض أمثلة بهذا الصدد: الاستبداد والتجاوز على حقوق الإنسان والحريات العامة أو التخلف والبطالة أو الفقر المدقع الذي يدفع بالناس إلى الهجرة إلى بلدان أخرى، أو يخلق عنفاً وعنفاً مضاداً يدفع بدوره إلى الهجرة (أمثلة السودان، العراق، ليبيا، سوريا مصر الجزائر والمغرب...الخ ؛ زراعة وتجارة المخدرات وانتشارها على الصعيد الدولي والجريمة المنظمة التي لم تعد محلية بل إقليمية ودولية، أو الفساد المالي والإداري لم يعودا محليين بل دوليين.

في ضوء هذا التصور العام نتابع وندقق الآن بعض المؤشرات في العلاقات بين الدول الكبرى بشأن منطقة الشرق الأوسط بشكل ملموس.

كانت ولا زالت منطقة الشرق الأوسط تجلس على عدة براكين مهمة وحيوية ولكنها مثيرة للقلق والخوف من عواقب وخيمة. ففي هذه المنطقة من العالم يجد الإنسان :

❖ شعوباً كثيرة ودولاً كثيرة وأدياناً كثيرة وطوائف دينية كثيرة، وبالتالي يمكن أن تنشأ فيها مصالح واتجاهات مختلفة. وقد عاشت هذه الشعوب والدول حروباً كثيرة على مدى التاريخ، ولكنها لا تزال تعيش حروباً أخرى حديثة غير منقطعة.

❖ تبايناً في توزيع الثروات الطبيعية الاستراتيجية وفي عدد النفوس وفي مستويات التطور والعيش، برغم وجود تقارب في بعض جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي.

❖ وجود تناقضات وصراعات سياسية ناتجة عن عوامل تاريخية وأخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية أو حدودية أو مائية أو حقوقية وإنسانية.

❖ نظم سياسية في غالبيتها استبدادية وكلها غير ديمقراطية على وفق معايير الحقوق المدنية وشرعة حقوق الإنسان، وتفتقد في غالبيتها للغة المشتركة مع مجتمعاتها وفي ما بينها ومع العالم. وهي نتيجة منطقية لمستويات التطور فيها والتي يعود أغلبها إلى قرون خوالي، إلى ماضٍ لم يعد حاضراً إلا فيها ومؤذياً لمجتمعاتها وللعالم.

❖ سيادة نهج القوة والعنف في معالجة المشكلات الداخلية أو مع الدول المجاورة والتي قادت وتقود إلى سباق تسلح كبير ومتواصل ليس باتجاه الأسلحة التقليدية الأكثر حداثة وتطوراً وفتكاً بالناس والاقتصاد حسب، بل وباتجاه التسلح الكيماوي والجرثومي والنووي، وهي كلها أسلحة محرمة دولياً، ولكنها تنتج على صعيد واسع وبعضها استخدم حتى الآن بصيغ مختلفة.

والسؤال الذي يواجه العالم هو : كيف نواجه مشكلات من هذا القبيل تدور في منطقة ذات براكين أو براميل نفط قابلة للاشتعال؟ العالم غير متفق على رأي واحد، وخاصة الدول الكبرى. ويجد هذا تعبيره في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. والاختلاف الدولي لا يستند إلى اجتهادات متباينة في سبل حل المشكلات، بل الاختلاف ناشئ عن السبل التي تضمن الحفاظ على، أو الوصول إلى، تحقيق المصالح المتباينة لكل من هذه الدول في هذه المنطقة الغنية والفقيرة من العالم. أي أن الصراع يدور حول الموقع الأول والمتميز والمؤثر في المنطقة والمحقق للمصالح الذاتية والأهداف والأجندة المحددة في استراتيجية هذه الدولة أو تلك. ويكفي أن نلقي نظرة على الموقف من غزو الكويت وكيف اختلفت الدول العربية في ما بينها إزاء هذا الغزو وسبل معالجة المشكلة، ثم الموقف الدولي من هذا الصراع والنتائج أو العواقب التي تمخضت عن الغزو وحرب الخليج الثانية. لنلقي نظرة على الحرب ضد النظام العراقي وانقسام العالم إلى مجموعتين مجموعة متفقة مع الولايات المتحدة وأخرى مختلفة معها ولا ترى في الحرب وسيلة سليمة. علماً بأن التقدير لطبيعة النظام العراقي كانت واحدة لدى الجميع، ولكن كلاً من تلك الدول كان يفكر ما هي النتائج التي ستتمخض عن تلك الحرب لها أو لغيرها، وهل الحرب هي الوسيلة المناسبة للوصول إلى المصالح، برغم أن الجميع لا يرفضون وسيلة الحرب، كما حصل في يوغسلافيا السابقة أو الحرب في أفغانستان، في حل المعضلات التي تواجههم. هناك اختلاف واضح بين الدول بشأن الحرب الاستباقية أو الإجهاضية التي أقرتها ومارستها الولايات المتحدة ورفضتها أغلب الدول الأوروبية وكذلك الكثير من دول العالم الأخرى، وهناك اتفاق بأن الأمم المتحدة هي المسئولة عن اتخاذ قرار بالحرب وليس دولة واحدة.

إن ما تقدم استهدف توضيح خمس مسائل جوهرية، وهي:

❖ إن انهيار الاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي وبروز القطب الأوحد على الصعيد الدولي منح الولايات المتحدة شعوراً خاصاً ليس في كونها تقود العالم الرأسمالي حسب، بل أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الولايات المتحدة، قرن الإمبراطورية الأمريكية.

❖ اقترن هذا التحول بتسارع شديد في مستوى تطور القوى المنتجة المادية والبشرية وفي تسارع نضوج مستلزمات العولمة الموضوعية على الصعيد العالم وسعي الولايات المتحدة في أن تفرض سياستها العولمية التي تتعارض في غالب الأحيان مع مضمون العولمة الرأسمالية.

❖ وأن تفاعل الثورة العلمية والتقنية، ثورة الاتصالات والمعلومات، وتشابكها مع مضامين واتجاهات العولمة لا يعنيان بأي حال غياب المنافسة بين الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً وتقدماً، بل يعني اشتدادها وظهور منافسين جدد تفرض على كل طرف التدافع بالمناكب لتحقيق المصالح في العالم. وبالتالي ضمن إطار المنافسة وقيادة العالم الرأسمالي يظهر ضمان السيطرة على مصادر بعض السلع الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية كالنفط، له أهمية فائقة واستعداد للدخول في معارك من أجل ذلك. فالاحتفاظ بالقيادة يتطلب الإمساك بالمفاتيح الأساسية بيد القيادة، ومنها الطاقة النووية والنفط واليورانيوم..الخ. فقد ورد في التقرير السنوي لرئاسة هيئة الأركان المشتركة في عام ١٩٩١، والذي يصدر بعنوان : " التقييم الاستراتيجي "، وبوضوح أن " حرباً نفطية في الخليج هو احتمال وارد جداً "، وأن " القوات الأمريكية قد تستخدم في تأمين تدفق الإمدادات النفطية الكافية". وقبل ذاك كان الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قد أعلن في يناير/ كانون الثاني،١٩٨٠ أعلن الرئيس كارتر " الخليج " منطقة نفوذ أمريكي، وبخاصة في وجه المد السوفييتي. وفي ذلك قال كارتر : " ليكن موقفنا واضحاً تمام الوضوح... إن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذا الاعتداء سيواجه بكل الطرق المتاحة بما فيها القوة العسكرية ". ما فعله كارتر كان في الواقع بمثابة إعلان لما عرف لاحقاً بعقيدة كارتر. إلا أن هذه التهديد لم يكن يمس الاتحاد السوفييتي وحده، بل إيران أيضاً حيث كان الخلاف معها محتدماً، وحيث كانت ترفض الحديث عن الجزر العربية الثلاث المحتلة..

❖ إن اتجاهات تطور سياسات العولمة للدول الرأسمالية المتقدمة وسبل التعامل مع الدول النامية، خلق فجوة كبيرة بين الدول في العالم الواحد، والذي يرتبط عضوياً بالمصالح الاقتصادية ومنها المصالح النفطية التي تشكل أهمية استثنائية لإنتاج الطاقة والصناعة.

لا شك في أن رغبتنا في الخلاص من نظام قاتل ودموي يدفع بنا إلى رؤية ما نريده وأن نتابع الأسباب التي تساعد في تبرير ما نسعى إليه. وهي مسالة إنسانية لا شك فيها، ولكن علينا وبغض النظر عن رأينا الشخصي أن نتحرى عن كل الأسباب التي قادت إلى نشوب حرب معينة كالحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي، وبغض النظر عن الموقف من الحرب ذاتها. فالباحث العلمي يفترض فيه أن يتجرد من ذاتيته ويتشبث بالحقائق والعوامل التي تبرز أمامه في مجرى البحث والتدقيق. أي: ما العوامل التي دفعت الولايات المتحدة على شن الحرب ضد النظام العراقي ورفضتها غالبية الدول الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي، وكذلك غالبية دول العالم؟

هل يشكل النفط جزءاً من استراتيجية السياسة العولمية للولايات المتحدة الأمريكية؟

إن وجود الولايات المتحدة في العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً يوفر لها مركزاً مهماً في كل الشرق الأوسط ويضعف منافسة الدول الأخرى على المنقطة بأسرها، وخاصة إزاء الدول الأوروبية واليابان وروسيا والصين مثلاً، رغم العلاقات القائمة بين هذه الدول وبرغم وجود أغلبها أعضاء في مجموعة الدول السبع زائد واحد، فالدولة الأعظم يهمها أن تكون لها الكلمة الأخيرة في المنطقة وفي مجال السياسة والاقتصاد والمال والتجارة والنفط والتنمية. وستكون هي التي بيدها مفتاح دخول الدول الأخرى إلى هذه المنطقة بالنسبة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والبيئية. وهي تعكس الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة على مدى القرن الواحد والعشرين والتي تسعى إلى ضمان التفوق الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً خلال هذا القرن. وقد أعلن جورج بوش الأب هذه الاستراتيجية بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١ واسماها بالقرن الأمريكي الجديد. ومن هذا المنطلق يمكن الاستنتاج بأن النفط كسلعة استراتيجية يمثل احد العوامل المهمة لنجاح هذه الاستراتيجية على المدى البعيد. بمعنى آخر أن الاستراتيجية الكونية الأمريكية لا تسعى إلى تحقيق أرباح أو فوائد ملموسة على المدى القصير من النفط العراقي كما كان الحال في عصر الاستعمار القديم وإنما إلى توظيفه لضمان استمرارية عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية الموسعة وتطويرها من خلال العولمة حتى لو كلف ذلك الولايات المتحدة أن تدفع سعر السوق الدولية للنفط العراقي إضافة إلى كلف الحرب الباهظة. لخص السيد جوزيف س. ناي، الابن، نائب وزير دفاع الولايات المتحدة الأسبق ومدير وكالة الأمن القومي الأسبق والأستاذ في جامعة هارفارد، الاستراتيجية الأمريكية على النحو التالي: " إن السياسة الواقعية التقدمية لابد وأن تقدم الوعد بالحياة والحرية والسعادة، وهو الأمر الذي تعلي التقاليد الأميركية من قيمته. ومثل هذه الإستراتيجية الكبرى لابد من أن تقوم على أربعة أعمدة: (١) توفير الأمن للولايات المتحدة وحلفائها؛ (٢) الحفاظ على قوة الاقتصاد على الصعيدين الداخلي والدولي؛ (٣) تجنب الكوارث البيئية (مثل الأوبئة والفيضانات العالمية)؛ (٤) تشجيع الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان في الداخل، وفي الخارج إذا كانت الظروف ملائمة". (راجع: جوزيف س. ناي. الواقعية التقدمية. على موقع Project Szndicate في العام ٢٠٠٦، ترجمة إبراهيم محمد علي).

علينا أن نشير ابتداءً إلى أن مصادرة حقوق الإنسان والتجاوز على الحريات العامة والتهجير القسري ومصادرة حقوق الشعب الكردي، بما فيها عواقب اتفاقية الجزائر ضد الشعب الكردي أو عمليات ومجازر الأنفال وضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي أو تهجير العرب المسلمين الشيعة أو الكرد الفيلية، ولا الحرب ضد إيران وما جرى في تلك الحرب على مدى ثماني سنوات، لم تكن القضايا التي دفعت الولايات المتحدة إلى شن الحرب ضد النظام العراقي في العام ١٩٩١ وفي العام ٢٠٠٣، إذ أن هناك نظماً مقاربة للنظام العراقي في العالم عموماً وفي العالم العربي خصوصاً تمارس هذه السياسة ولكنها تقيم علاقات طيبة ومستمرة مع الولايات المتحدة كحكومة أو كإدارة أمريكية، وليس الحديث عن منظمات إنسانية أمريكية ترفض تلك الممارسات، ولكنها ترفض في الوقت نفسه الحروب تحت أية تسمية جاءت. ومع ذلك نبقي هذا العامل كمساعد لشن الحرب ولكن لم يكن العامل الرئيسي في كل الأحوال. ونموذج ليبيا، التي لا تزال تمارس الإرهاب الداخلي والقمع ضد شعبها، تقيم اليوم أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة، بسبب ارتباط بكف ليبيا عن محاولة الحصول على السلاح النووي، ولكن ليبيا حتى في فترة الصراع مع الولايات المتحدة تصدر أكثر نفطها إلى الولايات المتحدة، وهو مضمون تماماً في تلك المنطقة من العالم، وليس في الشرق الأوسط مباشرة.

لقد وقفت الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى ضد إيران إلى جانب العراق، ولكنها كانت في الوقت نفسه لا تريد انتصاره، ولكنها كانت لا تريد انتصار إيران أيضاً

وخلال هذه الفترة عول بعض مراكز البحث العلمي في الولايات المتحدة على تحالف طويل الأمد بين العراق والولايات المتحدة، خاصة وأن علاقاته بالاتحاد السوفييتي قد تراجعت قليلاً حين امتنع السوفييت عن تصدير السلاح للعراق مباشرة طيلة أربع سنوات وسمحوا بوصولها له عبر الدول الشرقية الأخرى حتى العام ١٩٨٤ حين عاد التصدير ثانية باعتبار أن إيران ترفض إيقاف القتال الذي يطالب به العراق ومجلس الأمن الدولي.

ولكن ما أن انتهت الحرب العراقية –الإيرانية وخروج الدولتين بلا انتصار حاسم لأي منهما، بل وبمشكلات اقتصادية عويصة وديون كبيرة، وخاصة بالنسبة للنظام العراقي، توجس الغرب شراً من النظام، وكذا الدول العربية الخليجية وبدأ مسلسل الصراع الكويتي حول كميات تصدير النفط الخام الذي قاد إلى انخفاض شديد في أسعاره ومطالبة العراق بتقليصه والخلاف حول حقوق نفط جنوب الرميلة وطلب إعفاء العراق من القروض المالية الكويتية للعراق في زمن الحرب وطلب مساعدة مالية مقدارها ١٠ ملايين دولار أمريكي وتأجير طويل الأمد لجزر بوبيان ووربه والفيلكة... الخ التي نحن شهود عليها. وكان بالإمكان معالجة الأمر بطرق سلمية. ولكن النظام كان يسعى إلى حل سريع بسبب أوضاعه الداخلية، في حين كان الغرب والخليج غير مستعجلين لمثل هذا الحل، وكانت الكويت تطالب بحل مشكلة الحدود بينهما قبل حل الإشكاليات الأخرى، كما رفضت تقليص حجم الصادرات وفق مقررات منظمة أوبيك. فكان الغزو والاحتلال ونتائجه. وكلنا يستطيع أن يقدر بأنه كان بالإمكان طرد المحتل من الكويت دون حرب بالمحصلة النهائية برغم عناد صدام حسين ورفضه التهديد الأمريكي الذي جاء على لسان جيمس بيكر في آخر لقاء له مع طارق عزيز، ولكن كانت هناك رغبة شديدة لدى الولايات المتحدة في أن تبرهن للعالم ببدء عهد جديد في التعامل الدولي وأن عصر الاتحاد السوفييتي قد انتهى وأن القوة الآن بيد الولايات المتحدة. و كانت الخشية من هيمنة العراق على نسبة عالية من نفط الخليج تصل إلى حدود ربع احتياطي العالمي منه، إضافة إلى تعزز مواقعه في المنطقة، إضافة إلى التهديدات السيئة التي أطلقها الدكتاتور ضد إسرائيل بحرقها وتدمير نصفها التي أثارت كل العالم ضده، عدا الخائبين العرب الذين فرحوا لهذا التهديد العنجهي الفارغ!. لقد كانت خشية الغرب لا تذهب إلى احتمال احتلال الكويت حسب، بل لكل منطقة الخليج وكذلك السعودية. لقد أصبح الخطر العراقي الآن أكبر من الخطر الإيراني، وبالتالي كان لا بد من تأديب النظام العراقي. لم يكن في بال الأمريكيين تأديب النظام العراقي لأنه استبد بالشعب العراقي وظلم الناس وقتل مئات الألوف منهم، كما في أحداث ١٩٨٨ في كردستان أو أحداث الوسط والجنوب أو الكرد الفيلية أو العرب الشيعة، بل كان خطر النظام على حقوق وصادرات وانسياب النفط الخام من المنطقة على الغرب، إضافة إلى الخشية من احتمال تعرض إسرائيل والدول الصديقة للولايات المتحدة إلى ضربات صاروخية عراقية والتي وقعت فعلاً في نهايات الحرب. وكل المراقبين السياسيين كانوا يعتقدون بالقدرة على أخراج النظام من الكويت دون حرب، ولكن الحرب كانت مطلوبة حينذاك. وحصل ما حصل ونحن شهود عليه. وتضور الشعب جوعاً وحرماناً، وليس النظام، من فرض الحصار الاقتصادي على العراق. لقد كانت الولايات المتحدة قادرة على إسقاط نظام صدام حسين في مسيرتها العسكرية في حرب الخليج الثانية، ولكن الانتفاضة الشعبية وبروز التيار الديني الشيعي عليها، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب، برزت خشية لدى الدول الخليجية وخاصة السعودية، وانتقلت هذه الخشية إلى الولايات المتحدة من احتمال نشوء وضع مناسب لإيران في العراق يؤدي إلى خلق مشاكل جديدة للسعودية ودول الخليج ولمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فكانت النتيجة هي السماح للنظام العراقي بقمع الانتفاضة بدلاً من دعمها وحصل مؤتمر سفوان ونتائجه معروفة لنا جميعاً واستمر وجود النظام العراقي، بعد أن ضمنت الولايات المتحدة تحرير الكويت وإنقاذ الثروة النفطية من سيطرة النظام العراقي ومنعه من التقدم صوب السعودية ودول الخليج الأخرى. ولم يعد يهم الولايات المتحدة ضرب الانتفاضة في الوسط والجنوب ثم ما حصل في إقليم كردستان من الهجرة المليونية صوب تركيا وإيران. وما نشأ عن ذلك من وضع جديدة في العراق والمنطقة. من هنا أوكد من جديد أن المشكلة ليست نفط العراق فقط، بل هي نفط المنطقة بأسرها.

وبدأ مسلسل سياسي جديد في أعقاب الحرب الخليجية الثانية حيث الحصار والسعي لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية والتعويضات... الخ. واستطاعت الولايات المتحدة التحكم بأوضاع العراق جدياً من خلال الحصار الاقتصادي الدولي واللجان المالية ولجان الكشف على سلع الاستيراد العراقية التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وقرار النفط مقابل الغذاء. لقد تسببت سياسة العراق العدوانية أن فقد العراق استقلاله السياسي وسيادته الوطنية وغاص في جريمة اغتصاب حقوق الشعب العراقي والمقابر الجماعية وغيرها.

الطريق إلى ديمقراطية حقيقية

عامر القيسي
اعلامي

الحراك السياسي الذي تشهده الساحة العراقية يشير الى ان جميع الأطراف السياسية الفاعلة قد ادركت ان الطريق المسدود الذي وصلوا الى نهايته هو غير الطريق المفضي الى تحقيق الشعارات المرفوعة عن بناء عراق جديد وديمقراطي وفدرالي وهي اجندة تبنتها ولو من حيث الشكل بعض القوى وان الجميع على ما يبدو بدأوا يدركون ان عليهم البحث عن طريق آخر يفضي الى تحقيق او يساهم في تحقيق الشعارات المرفوعة والادراك الرئيسي لهذا المازق يتمثل في ان جميع او معظم هذه القوى تحاول ان تتخلص بشكل ما من الخطأ الفاضح الذي بنيت عليه العملية السياسية، وهي المحاصصة والتخندقات الطائفية والعرقية وان حاولت بعض هذه القوى تلطيف المأزق بمكياج فاضح لم يساهم في تجميل الصورة بقدر ما اضفى عليها بعداً براغماتياً يشترك في تسويق خطاب سياسي بائس يتحدث عن اهداف رومانسية ويمارس على الارض اهدافاً اخرى وقد اشترك وساهم هذا الخطاب البائس في دفع العملية السياسية بمشاركة عناصر اخرى خارجية الى الزاوية المستحيلة والتي يستحيل في جغرافيتها وضع علامات محددة لها للانفراج وان بدا ذلك غامضاً لدى البعض من هذه القوى وغير هذا الانكشاف العلني لتحالفات العملية السياسية ،فان القوى التي تتخندق على ارضية قيام هذه العملية تعاني الى حد كبير تشوهات في الرؤية السياسية للحالة العراقية فنرى بسبب ذلك ، تخبطاتها فعملت بما يشبه بندول الساعة الجدارية لضبط ايقاع توقيتات تحقيق اهدافها والتي فشلت الى حد مريع في تسويقها. ولكن ماذا يستطيع ان يفعل هؤلاء بعد ان انكشف لديهم خط النهاية لسباق بلا جوائز ؟! ربما تكون القناعات الجديدة ان كانت قناعات حقيقية بالخروج من هذا المأزق غير كافية لالقاء حجر في بركة راكدة من دون السعي الجاد لالقاء مزيد من الأحجار في بركة ينبغي لها ان تفيض ليقتنع الجميع حقيقة وليس استهلاكاً انهم في خطر حقيقي وان الفرصة التاريخية والذهبية التي اتيحت لهم باسقاط سلطة الدكتاتورية ستضيع منهم بنسب مختلفة ،وان من يدفع وسيدفع فاتورة الضياع هذا هو الشعب العراقي ويالها من فاتورة شممنا رائحة حرائقها منذ ان وضع الحجر الاول لتأسيس عملية سياسية ديمقراطية على اسس تجهض العملية نفسها،قد يكون الحراك السياسي الذي نشهده هذه الايام شكلانياً، ومن باب تفنج قوى على اخرى لحصد المزيد من المكاسب الخاصة جداً ،وقد يكون ادراكاً فعلياً لحجم المشكلة وتعقيداتها وفي كلتا الحالتين ينبغي ان يلعب الاحتراف السياسي والخبرة العميقة ووضوح الاهداف دورا رائداً في استثمار هذا النوع من الحراك السياسي باختلاف مبرراته العلنية منها والمخفية القائمة على نفس القاعدة القديمة او التي ترغب في ان تنهض على قاعدة جديدة لغرض التحول من المحاصصة والتخندق الفئوي الطائفي الى نقيضهما الوطني والديمقراطي القائم على بلورة مشروع وطني حقيقي خارج اطار الشعارات القائمة والتسويقات الحزبية والكتلوية مشروع يقوم على مبدأ عراقي خالص يأخذ بنظر الاعتبار الظرف العراقي بكل تجلياته وتعقيداته ابتداء من وجود ١٧٠ الف جندي امريكي على ارض العراق وانتهاءاً بالتدخلات القاتلة والسافرة لدول الجوار. على هذا المشروع ان يدرك ان جميع القوى والدول والجيوش غير العراقية لها اهدافها وربما يكون هذا مشروعا من وجه نظرهم لكن على المشروع العراقي ان يلتقط لحظة التقاطع بين هذه المصالح جميعا لتوظيفها لمصلحته.

علينا ان نفهم ماذا تريد الولايات المتحدة وماذا نريد.

علينا ان نفهم ماذا تريد ايران وماذا نريد.

علينا ان نفهم ماذا تريد سوريا وماذا نريد.

علينا ان نفهم ماذا تريد السعودية وماذا نريد.

علينا ان نفهم ماذا يريد كل هؤلاء من العراق وماذا نريد نحن للعراق منهم ؟

اعتقد بان واحدة من هذه التجليات في المازق العراق هو ان الكثير من القوى الراغبة وغير الراغبة في الذهاب الى عرش الديمقراطية.مازالت مع الاسف تحلق تحت اجنحة الاخرين وتبحث عن اساليب بناء العش العراقي على طريقة (تريد غزال اخذ ارنب.....). وهكذا تتجلى لنا اللوحة العراقية التي يرسم تفاصيلها ثلاثة رسامين ، المحاصصة والتخندق الطائفي اولاً ،وغياب المشروع الوطني العراقي ثانياً،واهداف القوى الخارجية الاخرى ثالثاً السؤال الذي تفضي اجابته الحقيقية الى بداية الالف ميل نحو ديمقراطية حقيقية هو :

. هل لدينا القوى السياسية ،القادرة فعلا على ان تنهض وتستوعب مكونات اللوحة العراقية وتبدأ برسم لوحة عراقية جديدة جميلة ومؤثرة لتكون منطلقاتها اللونية والكتلوية هي الطريق الصحيح والوحيد نحو ديمقراطية منشودة؟

لا نريد ان نظلم احداً ولكن واقع القوى السياسية جميعاً يفضينا الى جواب محدد هو ان قوى بعينها وحدها غير قادرة على رسم يمثل هذه اللوحة ولا احد يرغب في أن تقوم قوى بعينها بهذه المهمة ،وبالتاكيد فاننا امام مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد وهي ان على جميع القوى السليمة والصحيحة المهتمة حقاً بمشروع بناء عراق ديمقراطي حقيقي ان تنزع عباءاتها بكل تلاوناتها وترميها خلف ظهرها الى الابد وان تلقي مع هذه العباءات القناعات المسبقة التي تعتقد انها حقائق مطلقة لايمكن الاقتراب من خطوطها الحمر وان تبدأ هذه القوى فعلا بعد تجربة قاسية امتدت منذ سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ بان تغربل نفسها فكريا ،وسياسيا وتنظيميا، وتسعى بعراقية خالصة من اجل خلق وابتكار واستثمار اشكال اخرى فاعلة وناشطة من العمل السياسي والتحالفات الوطنية الحقيقية مستندة في ذلك على مزاج جماهير اثبتت اكثر من مرة وبشجاعة ووعي ،قدرتها على الاستجابة الواعية لتحولات ديمقراطية حقيقية غير شكلانية ، و لتفهم هذه القوى حقيقة ان هذه الجماهير التي اوصلتهم الى كراسي مجلس النواب والحكومة مستاءة بلا حدود من مجمل الاداء السياسي للقوى التي انتخبتها بل ان هذه الجماهير حقيقة تشعر بالندم لانها ذهبت بشكل او باخر مغمضة العيون الى صناديق الاقتراع وبالتالي فان على هذه القوى باسلوب ومنهجية عمل سياسي فاعل تستطيع ان ارادت ان تحول الندم الى فاعلية،والاحباط من العملية السياسية الى مشاركة واعية في بنائها لان الحقيقة الاكيدة هي ان بناء الديمقراطية لايتم الا من خلال تفعيل دور الجماهير في بنائها وفي صيانتها والدفاع عنها وليس في تضليلها وقيادتها الى دروب مغلقة لا تفضي الا الى مزيد من التشرذم والفوضى والدم

فماذا نحن فاعلون؟